

**الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات
الجزائري للفترة (1992-2014):
نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR)**

د. مغلاوي أمينة **أ.د. بلعربي عبد القادر**
أستاذة محاضرة "ب" بجامعة الجزائر 3 أستاذ التعليم العالي بجامعة سعيدة
meg.amina@hotmail.fr **belarbiadelkader@yahoo.fr**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء الكفاءة النسبية لكل من السياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR) على المتغيرات التالية: إجمالي النفقات العامة، عرض النقد بمفهومه الواسع، حركة رؤوس الأموال ورصيد الميزان التجاري.

وقد تم استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين من خلالها أن أولاً، السياسة النقدية أكثر كفاءة نسبياً من السياسة المالية على الميزان التجاري، بينما السياسة المالية كانت أكثر كفاءة من السياسة النقدية في التأثير على حركة رؤوس الأموال. ثانياً، أن تأثير السياسة النقدية في الجزائر كانت لفترة زمنية أطول نسبياً من تأثير السياسة المالية على الميزان التجاري، بينما تأثير السياسة المالية أطول نسبياً من تأثير السياسة النقدية على حركة رؤوس الأموال.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR).

Abstract

This study aims to investigate the relative effectiveness of both fiscal and monetary policies on the balance of payments in Algeria, during the period (1992-2014), where the Structural Vector Autoregressive was applied for the following variables: the

Government Expenditures, the Money Supply, the Balance of Trade and Capital Account.

Moreover, two main statistical tools (Variance Decomposition and the Impulse Response Function) were used for the analysis. The findings revealed that first; the monetary policy was relatively more efficiency than the fiscal policy on the balance of trade, while fiscal policy was found to be more efficient relative to monetary policy on capital account. Second, the impact of monetary policy was found to last for long period relative to the impact of the fiscal policy in the balance of trade. However the impact of fiscal policy was found to last for long period relative to the impact of the monetary policy in capital account.

Key words: fiscal policy, monetary policy, balance of payments, the structural vector autoregressive (SVAR) model.

أولاً - مقدمة:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه ذلك السجل أو الدفتر الذي يسمح لكل دولة بتحديد حقوقها والتزاماتها اتجاه العالم الخارجي، حيث يسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى ذلك فهو يجمع القيم المالية الخاصة بتلك المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة محل الدراسة مع العالم الخارجي، لذلك فهو يعتبر مؤشر اقتصادي هام جداً، إضافة إلى أنه يوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول.

فأي تغيير للسياسات المالية والنقدية المطبقة في بعض الدول الكبرى والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، سينتقل أثره على أداء اقتصاديات الدول الأخرى، مما استوجب على تلك الدول توفير الأدوات الضرورية لمواجهة أثر المبادلات الاقتصادية الدولية.

وعلى ضوء هذا نجد أن البلدان النامية تعاني من اختلال في موازين مدفوعاتها، وتفاقم ديونها الخارجية، مع ضعف في احتياطياتها الدولية، إلا أن محاولة التحكم في كل من السياستين المالية والنقدية من أجل معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات يبقى من المواضيع محل

اهتمام الاقتصاديين وصانعي القرار، حيث تسعى الجزائر جاهدة لمعالجة اختلالات ميزان مدفوعاتها كونه من أهم أهداف السياسة المالية والنقدية، ومن هنا تكمن إشكالية هذه الدراسة:

من بين السياستين المالية والنقدية ما هي السياسة المناسبة والفعالة في تصحيح الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات؟.

كما تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. أن السياسة النقدية أكثر كفاءة من السياسة المالية في التأثير على ميزان المدفوعات.

2. أن تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات يدوم لفترة أطول نسبيا من تأثير السياسة المالية.

ثانيا - الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع فعالية السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي وذلك سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية التي توصلت إلى نتائج متناقضة، وربما يعود السبب في ذلك إلى اختلاف النماذج القياسية المستخدمة أو إلى اختلاف الفترات الزمنية المغطاة أو لكليهما، وبهدف التقليل من حجم هذه الدراسة سيتم التعرّض لبعض الدراسات التي أجريت على فئة الدول النامية فقط كون الاقتصاد الجزائري يقع ضمن هذه الفئة. ف فيما يتعلق بالدول النامية جاءت دراسة عوض¹ بهدف مقارنة فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن للفترة (1978-1992) باستخدام بيانات فصلية. وقد استندت الدراسة على معادلة سانت لويس لقياس مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على

¹ - عوض، طالب، (1995)، "كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن (1978-1992)"، دراسات (السلسلة: أ العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 891-907.

النشاط الاقتصادي، وأشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن السياسة النقدية قد أثرت بشكل ملموس وإيجابي على مستوى النشاط الاقتصادي، في حين أن تأثير السياسة المالية كان هامشياً، كذلك فإن تأثير السياسة النقدية كان أقوى بكثير من تأثير السياسة المالية على الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة. وجاءت نتائج دراسة عوض منسجمة مع نتائج دراسة القرعان¹ من حيث زيادة الكفاءة النسبية للسياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية في الأردن. دراسة² Umer, Sulaiman, Asif, & others والتي تحلل ميزان المدفوعات لباكستان من خلال المقاربة النقدية للفترة (1980-2008)، حيث استخدمت معادلة التدفق الاحتياطي (The reserve flow equation)، اختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ثلاث علاقات هامة أولها ما بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وصافي الموجودات الأجنبية تعتبر علاقة ايجابية، بينما توجد علاقة سلبية بين الائتمان المحلي وصافي الموجودات الأجنبية، بينما العلاقة سلبية بين سعر الفائدة وصافي الموجودات الأجنبية كما ذكر في المقاربة النقدية لميزان المدفوعات، كما توصلت إلى أن الإجراءات النقدية ليست الخيارات الوحيدة للسلطات الحكومية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات. وفيما يتعلق بالاقتصاد الهندي توصلت نتائج دراسة أنصاري³ إلى أن السياسة المالية كانت أكثر تأثيراً من السياسة النقدية على الناتج المحلي

¹ -Quraan, Anwar., (1997), "The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: An Econometric Case Study of Jordan", Abhath Al-Yarmouk:"Hum.& Soc.Sci", pp. 9-22.

² - Muhammed. Umer and other, (2010), "The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon: Econometric Evidence from Pakistan", pp. 211-217.

³ - Ansari, M. I., (1996), "Monetary vs. Fiscal Policy: Some Evidence From Vector Autoregressive For India", Journal of Asian Economics, pp. 677-698.

الإجمالي. أما بخصوص دراسة البشير عبد الكريم¹ هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (1985-2000)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة من خلال تقدير مدى حساسية دالة كل من الاستثمار والطلب على النقود للتغيرات في سعر الفائدة، أن الفعالية ضعيفة سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو السياسة النقدية حيث أن سياسة إدارة الطلب الكلي لا أثر لها على الإنتاج.

ثالثا- تطور بعض مؤشرات السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1992-2014):

1. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2014):

منذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، من خلال الجدول (1) يتبين لنا أن أكبر قيمة لمعدل النمو الخاص بالنفقات العامة خلال هذه الفترة قد بلغ نسبة 4.09% وكان سنة 1995، كما نلاحظ كذلك أن معدل نمو النفقات العامة قد تزايد بمعدلات متناقصة خلال سنتي 1996 و 1997 بلغ على الترتيب (3.99%، 2%)، ويرجع السبب في ذلك اتخاذ عدة إجراءات خلال اتفاق "ستند باي" 94 في مجال السياسة الميزانية للدولة، الهدف منها ضبط الإنفاق العام وترشيده، ومحاولة زيادة إيرادات الميزانية خارج قطاع المحروقات لتفادي تذبذب أسعار النفط على سير

¹ - البشير، عبد الكريم، (30/29 نوفمبر 2004)، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العملي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان.

الاقتصاد. وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال يلي¹: إدخال إصلاحات على النظام الضريبي ومحاولة جعله نظاما بسيطا. وفي هذا الصدد تمت إعادة هيكلة معدلات الضرائب على دخل الأفراد والشركات، كما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية، بالإضافة إلى تبسيط ضريبة القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة وهي 40% وتحديد سقف جديد لها هو 21%، اتخاذ سياسة متشددة تجاه الأجور، خاصة القطاع الإداري منه وإلغاء الإعانات الاستهلاكية؛ خفض عجز الميزانية، ترشيد كفاءات الاستفادة من الشبكات الاجتماعية.

وقد تحقق عن تطبيق هذه الإجراءات بعض التقدم، حيث ارتفعت إيرادات الميزانية العامة من منتجات المحروقات بحوالي 06% من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك إلى تحسن حصيللة الضرائب المتعلقة بالتجارة. وتكمن صعوبة الضغط الجبائي في الركود الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، فالوصول إلى إنعاش الاقتصاد لا يتمشى وزيادة الضرائب. لذا كان التركيز في المدى القصير والمتوسط على السياسة الإنفاقية كأداة لكبح التضخم، فقد شهدت الفترة 93-97 انخفاض النفقات العامة بحوالي 05% من إجمالي الناتج الداخلي كنتيجة لتطبيق تدابير البرنامج.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش

¹ - شعوبي، محمد فوزي، كماسي، محمد الأمين، (2003)، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة ما بين (1989-1999)، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، ص78.

الاقتصادي، ومخطط تنموي ثاني سمي بدعم النمو الاقتصادي استمر لغاية 2009، بحيث ارتفعت نسبة نمو النفقات العامة من 2.5% سنة 1999 إلى غاية 5.49% سنة 2002، فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الحكومة لتمويل البرنامج الأول يعبر بوضوح عن رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع العمومية الكبرى.

وقد شرعت الجزائر منذ 2001 في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة 2001-2014¹.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000

¹ - بلعاطل، عياش، نوي، سميحة، (مارس 2013)، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، ص 03.

و1.64% سنة 2005¹، كما قد تم تسجيل أقل نسبة نمو فيما يخص النفقات العامة سنة 2005 بلغت 2.09% لترتفع من جديد إلى 4.79% و7.09% سنتي 2006 و2007 حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (1). كما يتبين لنا انخفاض معدل نمو النفقات العامة من 18.10% سنة 2008 إلى 4.40% سنة 2009 ليرتفع من جديد ويصل إلى 69.79% سنة 2010، حيث وبداية من سنة 2010 خصصت الدولة غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد²، وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين: أ. استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار.

ب. تخصيص مبلغ 130 مليار دولار للمشاريع الجديدة.

ت. إجمالا ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

كما شهدت سنة 2012 تواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل 45.1% (55.6% في سنة 2010)، تحت تأثير استمرار التوسع القوي لهذه النفقات، خصوصا

¹ - شكوري، محمد؛ شبيبي، عبد الرحيم؛ بن بوزيان، محمد (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة بحثية رقم 536، مصر، ص 08.

² - قندوسي، طاوش، (2013)، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 67.

التحويلات الجارية (دعم الأسعار، التحويلات للجامعات المحلية،....). أصبحت هذه النفقات لا تغطي بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6% في 2012 (102.1% في 2011)، يترجم هذا التطور غير المواتي نقطة ضعف معتبرة لميزانية الدولة، بالمثل، وبعد استقرار في سنة 2010 في حدود 22.2% ارتفعت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج الداخلي إلى 31.2% في سنة 2012 (26.7% في 2011)¹، أما بالنسبة لسنة 2014 والتي عرفت في نهايتها انهيار أسعار المحروقات وإتباع الدولة لسياسة نقشفية وتوقيف بعض المشاريع غير المستعجلة.

2. تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة (1992-2014):

شهدت بداية هذه الفترة ما يسمى بالإصلاحات النقدية والتي كانت مجسدة في القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و1988 ويهدف قانون النقد والقرض إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتحريك السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، بالإضافة إلى إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من

¹ - بنك الجزائر، (ديسمبر 2013)، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ص 13.

طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض¹.

كما اعتمد قانون النقد والقرض على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة العمومية لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض.

ابتداء من عام 1994 وفي إطار برنامج الإصلاح جرى تقييد السياسة النقدية لإحداث خفض سريع في التضخم، وقد ساعد في ذلك التحول الهائل في الوضع المالي أين انخفض عجز الموازنة بأكثر من 4%² من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994 و3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1995، وبناء على ذلك تباطأ التوسع في النقد بمفهومه الواسع في الفترة 1994 إلى غاية 1997، وقد انخفضت نسبة سيولة الاقتصاد (M_2 /الناتج الداخلي الخام) من 52.5% سنة 1993 إلى غاية 45.5% سنة 1994³ وإلى أقل من 3.7% سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشددا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997، وبعد ذلك أداء رائعا خصوصا في ضوء تخفيض قيمة العملة بنسبة 50% من بداية البرنامج وبشاهد الانتعاش الذي تحقق خلال الفترة 1995-1997 أن السياسة النقدية

¹ - بلعزوز، بن علي، طيبة، عبد العزيز، (2008)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، بيروت، لبنان، ص 29.

² - النشاشيبي، كريم، وآخرون، (1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 61-65.

³ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1995)، تقرير حول وضعية السداسي الأول، ص 28.

الجديدة جعلت من الممكن توجيه الانتماء بفعالية نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية.

باعتقاد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من الشهر الرابع من عام 2001 إلى الشهر الرابع من عام 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، إذ تعززت معدل مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة. كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول التي بلغت 54.6 و67.3 دولار للبرميل في سنتي 2005 و2006 على الترتيب، بينما وصلت إلى 29 و38.5 دولار للبرميل سنتي 2003 و2004 على الترتيب، وقدرت سنتي 2001 و2002 بمتوسط سعر 24.9 و25.2 دولار للبرميل على الترتيب¹. فمن خلال الجدول (2) نلاحظ أن معدل نمو عرض النقد M_2 بلغ 49.51% في سنة 2001 وكانت أكبر نسبة خلال هذه الفترة، كما عرف عرض النقد نموا بمعدلات متناقصة حيث قدر معدل النمو سنة 2000 ب 1.24%، و16.87% سنة 2002، لينخفض إلى 3.35% سنة 2004.

وقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عبر استقرار الأسعار ومن ثم دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي حسب الأمر 03-11 في 20 أوت 2003 بإدارة وتوجيه السياسة النقدية. حدد الأمر 03-11 في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض بشكل واضح الإطار القانوني للسياسة النقدية،

¹ - CNES, (mars 2005) *Monnaie et Financement de l'Economie National*, Dossier Documentaire, p121.

وحدد سلطة مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة وتوجيه السياسة النقدية. ويخول مجلس النقد والقرض حسب المادة 62 إصدار النقد كما يحدد مقاييس وشروط عمليات بنك الجزائر ويحدد السياسة النقدية ويشرف عليها، ومتابعتها وتقييمها خاصة ما يتعلق بالمجاميع النقدية والقرض، ويحدد قواعد الرقابة في السوق النقدية، كما يسير وسائل الدفع ويحدد المقاييس والنسب المالية المطبقة على البنوك¹..

من خلال الجدول (2) يتبين لنا زيادة معدل نمو عرض النقد M_2 إلى 30.20% سنة 2008 ثم انخفض إلى -2.32% سنة 2009 وذلك راجع لإصدار مجلس النقد والقرض النظام رقم 09.02 المؤرخ في 26 ماي 2009، ووضع عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدي، وتمثل عمليات السوق في (عمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق للعمليات الهيكلية)، ليرتفع من جديد إلى 25.78% سنة 2011، بسبب الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010، والتي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية. لقد ميز فائض السيولة الطرف الاقتصادي الكلي منذ سنة 2000 وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد في السنوات القادمة، نظرا إلى أن الاختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها في الأمد القصير وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات إذ أن السياسة

¹ مصيطفي، عبد اللطيف، (2008)، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، عدد 06، 119.

النقدية في الجزائر تجد نفسها اليوم أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها منها¹:

- موارد مالية فائضة ومعطلة.
- عدم تنوع الاقتصاد، ما أدى إلى حدوث تدهور في النشاط الاقتصادي وبطالة مرتفعة.
- حدوث انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية، والذي نجد أن سببه هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود ائتمان لازم لذلك، فضلا عن أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للاقتصاد.

بالرغم من حدة فائض السيولة خلال العشرية 2002-2012، ساهمت الإدارة المنظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في احتواء الضغوطات التضخمية الناجمة عن التوسع النقدي. وفي هذا السياق، تشكل فعالية بنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية مكسبا هاما في حين، كانت الطبيعة الداخلية أساسا لتضخم أسعار المنتجات الطازجة سببا في الذروة التضخمية لسنة 2012، إضافة لتأثره بالاختلالات التي تعرفها الأسواق الداخلية، تأثر مستوى التضخم بالتوسع القوي لنفقات الميزانية الجارية الذي ميز سنتي 2011 و 2012 بالتالي، تميزت هاتين السنتين بحدة التضخم الداخلي الناجم عن أثر السعر لبعض المنتجات الطازجة (لحم، أغنام،.....).

رابعا: نموذج الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لدراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات والسياستين المالية

¹ - رايس، فضيل، (2011)، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث عربية، العددان 61/62، ص194.

والنقدية، وقد تم استخدام متغيرات تعكس تطور ميزان المدفوعات وكل من السياسة المالية والنقدية، كما تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وهي كالتالي: إجمالي النفقات العامة كممثل عن السياسة المالية، عرض النقد كممثل عن السياسة النقدية، وكل من الميزان التجاري وحركة رؤوس الأموال ممثلان عن ميزان المدفوعات، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة ما بين 1992 إلى غاية 2014.

يمكن كتابة النموذج العام للدراسة على شكل المعادلة التالية¹:

$$AX_t = A_1^*X_{t-1} + \dots + A_p^*X_{t-p} + \beta\varepsilon_t$$

حيث:

$X_t = [BP_t, m_t, q_t]$ هو متجه المتغيرات الداخلية المتمثلة في: g_t معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي، m_t معدل نمو عرض النقد، BP_t ميزان المدفوعات مرة يمثل بمتغير معدل نمو رصيد الميزان التجاري Nx_t وهذا هو النموذج الأول في الدراسة، ومرة أخرى بمتغير معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال BK_t وهذا هو النموذج الثاني في الدراسة، كما وقد تم أخذ هذا الترتيب بعد إجراء عدة تجارب مبدئية شملت بدائل مختلفة لترتيب هذه المتغيرات. حيث كان نتائج الترتيب المختار للمتغيرات لا تختلف كثيراً عن نتائج باقي الترتيبات المختلفة الأخرى.

ε_t : الأخطاء الهيكلية.

A_i^* : مصفوفة المعاملات الهيكلية / $i=1, \dots, p$.

B : مصفوفة معاملات الأخطاء الهيكلية.

تتمثل الخطوة الأولى في تقدير نموذج (SVAR) بتقدير الشكل المختزل

¹ - Pfaff, Bernhard. (2008), VAR, SVAR and SVEC Models: Implementation Within R Package vars, *Journal of Statistical Software*, Vol. 27, p02.

لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، ويفترض أن نموذج (VAR) يتكون من ثلاث متغيرات ومن ثم يمكن كتابة صيغة معادلة نموذج (VAR) على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن:

$X_t = [BP_t, g_t, m_t]$ هو متجه المتغيرات الداخلية بحيث تكون المتغيرات مستقلة.

$U_t = [u_t^{BP}, u_t^g, u_t^{m2}]$ هو متجه يحتوي على بواقي أو حدود الخطأ العشوائي للشكل المختزل لنموذج VAR (صدمة صيغة الشكل المختزل)، والتي يفترض عدم وجود ارتباط بين قيمها.

m : عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معيار Akaike (AIC)، وهي الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط بين بواقي أو حدود الأخطاء العشوائية لنموذج VAR (U_t).

t : الفترة الزمنية الجارية.

A : مصفوفة ($n \times n$) تحتوي على معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل لنموذج VAR.

n : عدد المتغيرات في النموذج.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الانتقال P التي تحقق العلاقة التالية: $u_t = P \cdot \varepsilon_t$. ويمكن تحديد معاملات مصفوفة الانتقال عن طريق ثلاثة أنواع من القيود:

1. قيود الاستقلالية الإحصائية (Orthogonalization) التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية وعددها $n(n-1)/2$.

2. قيود التسوية أو التوحيد أو التطبيع (Normalization) التي عددها n وهي تتعلق في أغلب الأحيان بقطر (Diagonal) المصفوفة التالية:
 $P.P'=\Omega$ حيث أن Ω هي مصفوفة التباين المشترك للبواقي العشوائية.
3. القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكيات الاقتصادية وعددها $n(n-1)/2$.

ومن أجل تحديد معاملات مصفوفة الانتقال اعتمد Perotti¹، على الطريقة التالية:

أولاً: كتابة المساواة $u_t = P \cdot e_t$ على النحو التالي: $A u_t = B \cdot e_t$ حيث أن: $P = A^{-1}B$.

ثانياً: تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين A و B بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر خلال نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أو العكس بافتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر α_{ijt} (قيود اقتصادية).

خامساً: النتائج التطبيقية

كما درجت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، خصوصاً في تحليل الحالات القطرية، سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام الاختبار المعزز لديكي فولر (ADF). وفي هذا الصدد، وبعد حساب عدد التأخرات بناءً على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike و Schwarz، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومن

¹ - Perotti, R., (2005), Estimating the Effects of Fiscal Policy in OCDE Countries, CEPR Discussion Paper 168: Center for Economic Policy Research, London.

خلال الجدول (4) يتضح أن كل من معدل نمو رصيد الميزان التجاري ومعدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى معدل نمو عرض النقد الحقيقي مستقر عند المستوى $I(0)$ ، بينما معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي مستقر عند الفرق الأول، أي أنها $I(1)$ ، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ننتقل الآن إلى تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في نموذج VAR، إذ جاءت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول (5) و(6)، وقدرت عدد فترات التباطؤ الزمني بالفترة الثانية بالنسبة للنموذج الأول والفترة الأولى بالنسبة للنموذج الثاني. ومن خلال الشكل (1)، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR Satisfies the Stability Condition) إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لصددمات متغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في صدمات المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في صدمات المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج SVAR، يتم تحليل التباين إلى مكوناته، ومن الجدير بالذكر أنه تم استخدام التوزيع الهيكلي (Structural Decomposition) لمعرفة أثر الصدمات الهيكلية في النموذج المستخدم في الدراسة، وتظهر النتائج في الجدول (7) أنه عند تحليل مكونات تباين رصيد الميزان التجاري كان (100%) من خطأ التنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه فقط، وتستمر هذه النسبة في الانخفاض حتى تصل إلى (82.15%) في الفترة العاشرة. بينما يلاحظ زيادة النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في عرض النقد الحقيقي خلال

الفترة الثانية حيث بلغت (3.93%)، لتصل إلى (12.83%) في الفترة العاشرة، أما فيما يتعلق بالنسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في إجمالي الإنفاق الحكومي فهي ترتفع من (2.70%) في الفترة الثانية وصولاً إلى (5.01%) في الفترة العاشرة. ويلاحظ أن عرض النقد الحقيقي يحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة ثم يليه إجمالي الإنفاق الحكومي، وبذلك يلاحظ قوة تأثير السياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

كما وتم الحصول على نتائج تحليل مكونات التباين لرصيد حركة رؤوس الأموال الموضحة في الجدول رقم (8)، حيث تظهر نتائج الجدول أنه عند تحليل مكونات تباين رصيد حركة رؤوس الأموال كان (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى الصدمات الهيكلية للمتغير نفسه، بينما يلاحظ زيادة النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في إجمالي الإنفاق الحكومي وذلك خلال الفترة الثانية والتي بلغت (88.16%). كما يلاحظ كذلك ارتفاع في النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في عرض النقد الحقيقي خلال نفس الفترة لتصل حوالي (8.75%)، وتستمر في الارتفاع بشكل متصاعد وطفيف إلى أن تصل إلى حوالي (21.76%) في الفترة العاشرة، بينما يقابله في ذلك انخفاض في النسبة التي تعزى إلى الصدمات الهيكلية في إجمالي الإنفاق الحكومي والتي بدورها وصلت في الفترة العاشرة إلى (75.93%). ما يمكن ملاحظته هو أن إجمالي الإنفاق الحكومي يحتل المرتبة الأولى من حيث التأثير على رصيد حركة رؤوس الأموال بالجزائر خلال فترة الدراسة، ثم يليه عرض النقد. وبذلك نخلص إلى قوة تأثير السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية في

التأثير على حركة رؤوس الأموال في الجزائر.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على عشر فترات زمنية والمبينة بالشكل (2) حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في إجمالي الإنفاق الحكومي سيكون لها أثر غير معنوي في الأجل القصير على رصيد الميزان التجاري، سيستمر ذلك إلى غاية الفترة الرابعة، وبعد ذلك الأثر يصبح ايجابي ومعنوي حتى الفترة الخامسة، بالنسبة للأجل المتوسط نلاحظ أن الأثر يكون سلبي ما بعد الفترة السادسة وإلى غاية الفترة السابعة أما في الأجل الطويل فالأثر يكون معنوي وإيجابي مابين الفترة الثامنة والفترة التاسعة. كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في عرض النقد الحقيقي سيكون لها أثر سلبي معنوي على رصيد الميزان التجاري في المدى القصير، حيث يستمر هذا التأثير لمدة ثلاث فترات زمنية، أما في الأجل المتوسط يصبح التأثير ايجابي معنوي لغاية الفترة الزمنية الخامسة، أما خلال الفترتين السادسة والسابعة يصبح الأثر سلبي معنوي، وفي الأجل الطويل وبعد الفترة التاسعة يكون الأثر سلبي معنوي. حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على عشر فترات زمنية والمبينة بالشكل (3)، فإن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في إجمالي الإنفاق الحكومي سيكون له أثر سلبي معنوي على رصيد حركة رؤوس الأموال خلال الأربع فترات الأولى، أما في الأجل المتوسط والطويل يصبح الأثر غير معنوي. أما بالنسبة لآثار الصدمة الهيكلية لعرض النقد الحقيقي على رصيد حركة رؤوس الأموال فنلاحظ أنه: في الأجل القصير تؤدي صدمة هيكلية موجبة في عرض النقد الحقيقي إلى حدوث انخفاض في رصيد حركة رؤوس الأموال حيث كان هذا الأثر سالبا ومعنويا واستمر لغاية الفترة الزمنية الثانية، بعد الفترة الثانية وإلى غاية الفترة الخامسة يصبح الأثر موجبا ومعنويا على رصيد حركة

رؤوس الأموال، أما فيما يتعلق بالأجل الطويل فالأثر يصبح غير معنوياً.

سادساً: الخاتمة

من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها مرت بعدة مراحل، فنتيجة للإصلاحات التي عرفتھا السياسات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية في الفترة مابين 1992 و 1998، حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فقد عرفت النفقات العامة تزايداً بمعدلات مرتفعة، أما في الفترة 1999 إلى غاية 2011 فقد اتبعت منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديداً في سير السياسة المالية في شكل توسع "المنهج الكينزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة الارتفاع أسعار النفط دوراً هاماً في إتباع هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة مابين 2001 إلى 2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009، ثم برنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014.

أما فيما يتعلق بموضوع السياسة النقدية في الجزائر اتضح أن السياسة النقدية الجزائرية مرت بعدة محطات وإصلاحات بارزة، أهمها الفترة 1990 إلى 1993 فقد اتسمت بالإصلاح المالي والنقدي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 كما تميزت التطورات النقدية لهذه الفترة بإتباع سياسة نقدية توسعية بصفة أساسية، ومنذ سنة 1995 قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية صارمة بهدف تحفيز الادخار المحلي، ومن جراء مشروطة صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي. أما الفترة 2000 إلى 2011 فقد شهدت الاقتصاد الجزائري ارتفاع

أسعار البترول مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى التسديد المسبق للديون، إلا أن السياسة النقدية في الجزائر في غاية التعقيد رغم وضوحها في قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، فظاهرة فائض السيولة الهيكلي الذي ميز الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي. وعليه فإن هذه الدراسة جاءت بالتوصيات التالية:

1. تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

2. على الاقتصاد الجزائري الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط.

3. العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك وقادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة النقدية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.

4. تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة فيما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة، واتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج مع الاقتصاد العالمي.

5. إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي والحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.

6. من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

ملاحق الجداول والأشكال

الجدول رقم (1) تطور النفقات العامة خلال الفترة (1992-2014)

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	
	القيمة (مليون دولار أمريكي)	معدل النمو * (%)
1992	7895	-
1993	7863.1	-0.40
1994	8178	4.00
1995	8513	4.09
1996	8853.4	3.99
1997	9031	2.00
1998	9301.4	2.99
1999	9534	2.50
2000	9725	2.00
2001	10075	3.59
2002	10629	5.49
2003	11075.2	4.19
2004	11574	4.50
2005	11817	2.09
2006	12384	4.79
2007	13263.1	7.09
2008	15664	18.10
2009	16354.1	4.40
2010	27769	69.79
2011	43247.2	55.73
2012	48335	11.76
2013	46688	-3.40
2014	95037	103.1

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، إحصائيات سنوية.

ملحوظة: (*) : تم احتسابها من قبل الباحثة.

الجدول رقم (2) تطور عرض النقد خلال الفترة (1992-2014)

السنوات	عرض النقد بالأسعار الثابتة	
	القيمة (مليون دولار أمريكي)	معدل النمو * (%)
1992	6398	-
1993	7756	21.22
1994	7713	-0.55
1995	8060	4.49
1996	9545	18.42
1997	11947	25.16
1998	13969	16.91
1999	14413	03.18
2000	14593	01.24
2001	21818	49.51

الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية..... د. مغلوي أمينة & أ.د. بلعربي عبد القادر

16.87	25499	2002
48.13	37774	2003
03.35	39040	2004
08.37	42310	2005
23.47	52242	2006
34.50	70265	2007
30.20	91492	2008
-02.73	88987	2009
13.98	101428	2010
25.78	127586	2011
11.13	141796	2012
09.21	154856	2013
07.26	166114	2014

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، إحصائيات سنوية.

ملحوظة: (*) : تم احتسابها من قبل الباحثة.

الجدول رقم (3) تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1992-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

حساب حركة رؤوس الأموال	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنة
-1.07	3.21	8.30	11.51	1992
-0.81	2.42	7.99	10.41	1993
-2.54	-0.26	9.15	8.89	1994
-4.09	0.26	10.10	10.36	1995
-3.34	4.13	9.09	13.22	1996
-2.29	5.69	-8.13	13.82	1997
-0.83	1.51	-8.63	10.14	1998
-2.40	3.36	-8.96	12.32	1999
-1.36	12.3	-9.35	21.65	2000
-0.87	9.61	-9.48	19.09	2001
-0.71	6.71	-12.01	18.72	2002
-1.37	11.14	-13.32	24.46	2003
-1.87	14.27	-17.95	32.22	2004
-4.24	26.47	-19.86	46.33	2005
-11.22	34.04	-20.68	54.74	2006
-0.99	34.24	-26.35	60.59	2007
2.54	40.6	-37.99	78.59	2008
3.46	7.79	-37.40	45.19	2009

الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية..... د. مغلاوي أمينة & أ.د. بلعربي عبد القادر

2010	57.09	-38.89	18.2	3.18
2011	72.88	-44.94	27.94	0.36
2012	71.74	-51.57	20.17	-3.49
2013	64.43	-55.02	9.41	-1.07
2014	32.45	-30.10	2.35	1.44

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي (1992-2011)، الجزائر.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2013، مارس 2014، ديسمبر 2014، ص 15. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm (تاريخ الإطلاع يوم

(2015/02/10)

الجدول (4): نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع للإستقرارية

عدد فترات التباطؤ الزمني	قيمة Durbin-Watson	نوع	الفرق الأول		القرار	المستوى		نوع
			قيمة DF الجدولية	قيمة DF المحسوبة		قيمة DF الجدولية	قيمة DF المحسوبة	
0	2.05	-----	-----	-----	مستقرة	-3.78	-5.03	N_{xt}
0	1.95	-----	-----	-----	مستقرة	-3.01	-3.86	BK_t
0	1.70	مستقرة	-3.02	-3.58	غ. م	-3.78	-2.19	G_t
0	1.90	-----	-----	-----	مستقرة	-3.01	-4.66	M_{2t}

ملاحظات: N_{xt} : معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

BK_t : معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال.

G_t : معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي.

M_{2t} : معدل نمو عرض النقد الحقيقي.

غ. م: تعني غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (5): عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج الأول للدراسة

المعايير	عدد فترات التباطؤ	HQ	SC	AIC	FEP	LR
1	1	30.40	30.90	30.32	3.04	6.53
2	2	30.86	31.75	30.71	5.01	6.68
3	3	30.95	32.23	30.74	6.94	7.79
4	4	28.59*	30.26*	28.33*	1.27*	17.07*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

(*) : تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

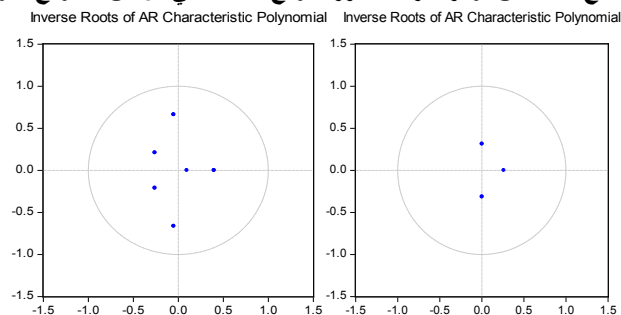
الجدول (6): عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج الثاني للدراسة

المعايير	عدد فترات التباطؤ	LR	FEP	AIC	SC	HQ
1	1	8.44	*2.64	32.48	33.08	32.57
2	2	35.60	3.14	30.25	31.29	30.39
3	3	*7.00	4.78	30.37	*31.86	30.58
4	4	6.73	6.90	*30.02	31.95	*30.29

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

(*) تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

الشكل (1): نتائج التأكد من توافر شرط استقرار نموذج VAR في كل من النموذج الأول والثاني



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

الجدول (6): نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير رصيد الميزان التجاري

Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	100	00.00	00.00
2	93.36	2.70	3.93
4	84.42	3.44	12.13
6	82.48	4.79	12.71
10	82.15	5.01	12.83

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

الجدول (7): نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير رصيد حركة رؤوس الأموال

Period	Shock1	Shock2	Shock3
1	100	00.00	00.00
2	3.07	88.16	8.75
4	2.30	75.94	21.75
6	2.30	75.93	21.76
10	2.30	75.93	21.76

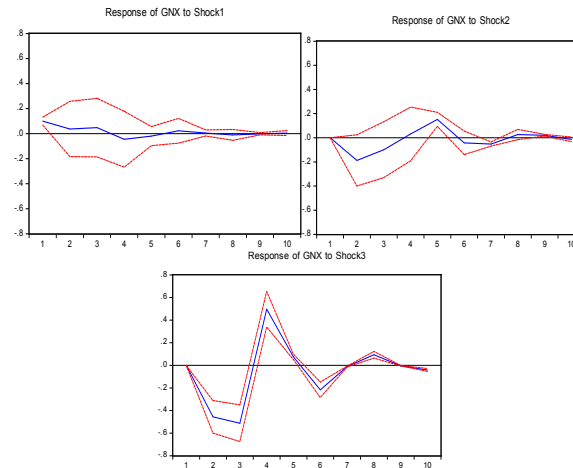
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

الشكل (2): دالة الاستجابة لردة فعل رصيد الميزان التجاري بالجزائر



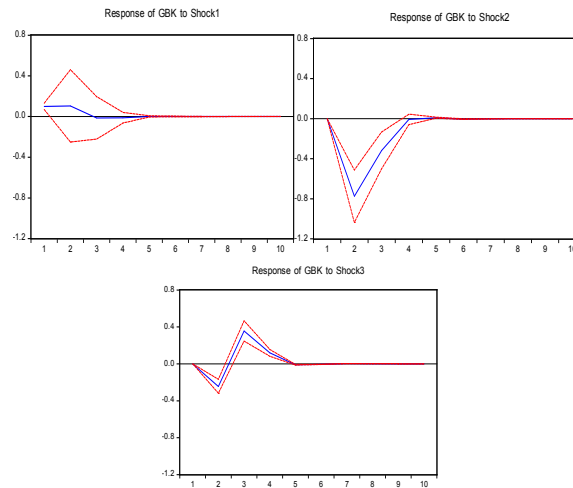
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد الميزان التجاري.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

الشكل (3): دالة الاستجابة لردة فعل رصيد حركة رؤوس الأموال بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-VIEWS.

ملاحظات: Shock1: صدمة في معدل نمو رصيد حركة رؤوس الأموال.

Shock2: صدمة في معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي.

Shock3: صدمة في معدل نمو عرض النقد.

المراجع:

باللغة العربية

البشير، عبد الكريم، (30/29 نوفمبر 2004)، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العملي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان.

بلعاطل، عياش، نوي، سميحة، (مارس 2013)، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، ص ص (1-20).

بلعزوز، بن علي، طيبة، عبد العزيز، (2008)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، بيروت، لبنان، ص ص (28-52).

بنك الجزائر، (ديسمبر 2013)، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص ص (1-26).

رايس، فضيل، (شتاء ربيع 2011)، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث عربية، العددان 61/62، ص ص (193-209).

شعوبي، محمد فوزي، كماسي، محمد الأمين، (2003)، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة ما بين (1989-1999)، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص (74-92).

شكوري، محمد؛ شيببي، عبد الرحيم؛ بن بوزيان، محمد (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة بحثية رقم 536، مصر، ص ص 1-26.

عوض، طالب، (1995)، "كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن (1978-1992)", دراسات (السلسلة: أ العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 22، العدد 2، ص ص 891-907.

قندوسي، طاوش، (2013)، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 67.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1995)، تقرير حول وضعية السداسي الأول.

مصيطفي، عبد اللطيف، (2008)، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، عدد 06، ص ص (117-128).

النشاشيبي، كريم، وآخرون، (1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

باللغة الأجنبية:

Ansari, M. I., (1996), "**Monetary vs. Fiscal Policy: Some Evidence From Vector Autoregressive For India**", Journal of Asian Economics, Vol. 7(4), pp. 677-698.

Muhammed. Umer, Sulaiman D. Muhammed, Asif Ali Abr, Qurra-tulain Sheikh, Ahmad Ghazali, (2010), "**The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon: Econometric Evidence from Pakistan**", International Research Tournal of Finance and Economics, Issue 38, pp. 211-217.

Perotti, R., (2005), **Estimating the Effects of Fiscal Policy in OCDE Countries**, CEPR Discussion Paper 168: Center for Economic Policy Research, , London.

Pfaff, Bernhard. (2008), **VAR, SVAR and SVEC Models: Implementation Within R Package vars**, Journal of Statistical Software, Vol. 27, Issue 4, pp: 1-32.

Quraan, Anwar., (1997), "**The Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: An Econometric Case Study of Jordan**", Abhath Al-Yarmouk:"Hum.& Soc.Sci", Vol.14, No.1, pp. 9-22.